



واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية بالجمهورية اليمنية

أ. منتهى حمود سلطان قايد الشكري

كلية التربية - جامعة صنعاء - اليمن

Tell : 772403012

Email: m777800874@gmail.com

ملخص البحث:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداةً لجمع البيانات والمعلومات، وتكون مجتمع البحث من القيادات الإدارية والمختصين في مجال تعليم الفتاة، وقد تم اختيار عينة عشوائية منهم بلغت (111) فرداً، وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج من أهمها أنّ توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، قد جاءت بدرجة (صغيرة) وبمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (0.50) ووزن نسبي (85%)، أما على مستوى المجالات الأربعة الرئيسة للأداة، فقد أظهرت النتيجة أنّ جميع المجالات التي تمثل أبرز مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية قد جاءت بدرجة توفر (صغيرة جداً) بمتوسط حسابي (1.31) وانحراف معياري (0.69) مع وجود بعض التفاوت في قيمها الإحصائية وقدم البحث إلى عدد من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم - تعليم الفتاة الريفية

Abstract:

The aim of the current research is to identify the reality of funding sources for the education of rural girls in the Republic of Yemen, and the researcher used the descriptive survey method, and the questionnaire as a tool for collecting data and information, and the research community consisted of administrative leaders and specialists in the education of girls. A number of results, the most important of which is that the overall result of the reality of the availability of funding sources for the education of rural girls in the Republic of Yemen came with a (small) degree, an arithmetic mean (3.39), a standard deviation (0.50) and a relative weight (85%), while at the level of the four main areas of the tool (V). The result was that all areas that represent the most prominent sources of funding for rural girls' education have achieved a (very small) degree of availability with an arithmetic mean (1.31) and a standard deviation (0.69) with some variation in their statistical values. The research reached a number of recommendations and proposals related to the topic of the research.

Key Words: Education Funding, Rural Girl Education.

أولاً- الإطار المنهجي العام للبحث:

1- مقدمة:

تُعَدُّ قضية تمويل التعليم بشكل عام وتمويل تعليم الفتاة الريفية بدرجة خاصة من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم النامية على الرغم من اختلاف مستوياتهم الاقتصادية في كل منها؛ حيث تواجه الكثير من هذه الدول تزايد في النفقات التعليمية وعدم قدرتها على تأمينها من القطاع الحكومي بمفرده؛ وهو ما دفع إلى البحث عن مصادر تمويل للحصول على موارد مالية إضافية والبحث عن بدائل تمويلية غير حكومية، وذلك من خلال تشجيع مشاركة المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية في تمويل البرامج التعليمية (Muir, 2012, 21).

وبالرغم من ذلك تشهد الدول النامية وخاصة الدول العربية زيادة ملحوظة في أعداد السكان ولاسيما في أعداد الفتيات؛ الأمر الذي يستوجب وضع خطط للتوسع في التعليم من جهة والاستثمار الأمثل لهذه الموارد من جهة أخرى، وَمِنْ ثَمَّ يمثل تمويل التعليم لهذه الموارد عبئاً ثقيلاً على الحكومات؛ الأمر الذي فرض عليها البحث عن بدائل تسهم في توفير المزيد من الأموال ودعم التوسع في التعليم والجودة النوعية للبرامج التعليمية والمحافظة على استمرارها وتطويرها لتحقيق الأهداف التعليمية للحاضر والمستقبل بكفاءة وفاعلية (جوهر والباسل، 2011، 8).

وعلى المستوى المحلي يُعَدُّ تمويل التعلم من أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه النظام التعليمي في اليمن بكافة أنواعه وخاصة تعليم الفتاة الريفية الذي يواجه العديد من المشكلات منها تدني مستوى المخصصات المالية لتعليمها في خطط الموازنة الحكومية؛ حَيْثُ إِنَّ ما يخصص لتعليمها لا يتناسب وحجم الأهداف المنوطة بها؛ الأمر الذي يؤثر في تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته والارتقاء بمؤشرات أدائه (بشر، 2004، 124)، وهذا ما أكدته الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة الريفية والتي أشارت إلى ضعف الإنفاق على تعلم الفتاة الريفية، على الرغم من درجة أهمية الأساسية المرتفعة بطبيعتها؛ وهو ما نتج عنه قصور واضح في طاقته الاستيعابية وسوء إدارته، وتسربها من التعليم وضعف المشاركة المجتمعية (وزارة التربية والتعليم، 2016، 43)، ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث محاولة علمية متواضعة بغية معرفة واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وبما يمكنها من المساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة.

2- مشكلة البحث:

تواجه عملية تعليم الفتاة الريفية العديد من المشكلات من أبرزها عدم اعتماد المخصصات المالية الحكومية، وغياب الموارد المالية الذاتية وغياب توفر الدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير مصادر تمويل

كافة أنشطة تعليم الفتاة الريفية؛ وهو ما يتطلب ضرورة تفعيل التشريعات والتوجيهات الحكومية لتطوير تعليم الفتاة الريفية من خلال الاستفادة من التجارب العالمية المعاصرة.

وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات منها دراسة العكاد (2014) والبدوي (2022) التي أكدت على ضرورة إجراء العديد من الدراسات الهادفة إلى تشخيص واقع توفر مصادر تمويل الأنشطة لتعليم الفتاة الريفية وبما يساعد على حصولها على فرص التعليم أسوة بأقرانها من الذكور وبحسب خبرة الباحثة وعملها في المجال التربوي وملاستها للواقع لمدة (14) عام في الجمهورية اليمنية فقد لاحظت وجود العديد من الاختلالات لواقع تمويل تعليم الفتاة الريفية والإنفاق عليه وغياب توفر مصادر تمويلها؛ وهو ما نتج عنه ارتفاع معدلات تسربها وإحجامها عن التعليم في عموم مراحل التعليم الأساسي والثانوي في اليمن، وكذلك غياب الدراسات العلمية التي تناولت دراسة واقع توفر المصادر اللازمة لتمويل أنشطة تعليم الفتاة الريفية، وهذه تُعدُّ مشكلة ينبغي دراستها، وبما يؤدي إلى معالجة واقع توفر مصادر التمويل، وبما يساعد القيادات في مؤسسات التعليم من تطوير خططها في هذا المجال، وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية؟

3- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في العديد من الجوانب منها:

- يتناول البحث موضوع تشخيص وتحليل واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية التي تُعدُّ من أهم القضايا التي تواجه عملية التحاقها في التعليم والحد من تسربها من كافة المراحل التعليمية.

- يسهم البحث الحالي في تحليل وتشخيص واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية سواء الحكومية أو الذاتية أو المجتمعية أو الخارجية (القروض والمنح) وبما يضيف معرفة علمية إلى المكتبات اليمنية يستفاد منها في تطوير خطط تعليمها بكفاءة.

- أنَّ النتائج التي توصل إليها البحث الحالي تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين التربويين في وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات، ومشروع تطوير التعليم والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم من خلال تزويدهم بالمؤشرات التي تساعدهم خطط وبرامج تعليم الفتاة الريفية.

- أنَّ النتائج التي توصل إليها البحث الحالي تفيد الباحثين والمهتمين في مجال تطوير تعليم الفتاة بكافة المراحل التعليمية من خلال تزويدهم بالرؤى والمؤشرات والمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الهادفة إلى تطوير واقع مصادر تمويل تعليم الفتاة وتويعها في عموم المناطق الريفية.

- يُعَدُّ البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى من نوعها (حسب علم الباحثة) تتناول تحديد وتشخيص وتحليل واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص وتحليل واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة من القيادات والعاملين في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية (الحكومية، والذاتية، والمجتمعية، والخارجية) من وجهة نظر أفراد عينة البحث؟

2- هل توجد فروق إحصائية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات

استجابات عينة البحث نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة)؟

5- حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي في الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** تشخيص وتحليل واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية والمتمثلة بمجالات التمويل (الحكومية، الذاتية، المجتمعية، والقروض والمنح الخارجية).

- **الحدود البشرية:** جميع القيادات والعاملين بمكاتب التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

- **الحدود المكانية:** جميع مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية التي تشمل مكاتب التربية والتعليم والإدارات التعليمية وإدارة مدارس التعليم العام.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء البحث خلال العام الدراسي 2021م/2022م

6- مصطلحات البحث:

-**التمويل:** هناك العديد من المفاهيم للتمويل منها: تلك الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة للتعليم بما يساعد على تحقيق أهدافها، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح عمل المؤسسة التعليمية واستمرارها والتي تشمل الموظفين والإدارة والمجتمع (بشر، 2004، 128).

التعريف الإجرائي تعرفه الباحثة إجرائياً في البحث الحالي بأنه: مجموعة الموارد النقدية والعينية التي يتم توفيرها من عملية التخطيط المالي لتحقيق الاحتياجات اللازمة لتعليم الفتاة الريفية في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، بمختلف الأنشطة والفعاليات، وبما يساعد المؤسسات التعليمية على القيام بالأنشطة والفعاليات التي تسهم في تحقيق الأهداف المرسومة لتعليم الفتاة بكفاءة وفاعلية.

-مصادر التمويل: تعرف بأنها: المبالغ النقدية أو العينية التي ترد إلى التعليم أو المؤسسات من جهات مختلفة رسمية وشعبية في هيئة تبرعات أو منح أو أرباح الاستثمارات المختلفة (الحاج، 2006، 17).

التعريف الإجرائي تعرفه الباحثة مصادر التمويل إجرائياً في البحث الحالي بأنه: مجموعة الموارد المالية السائدة وبما يساعد على تطوير تعليم الفتاة الريفية في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية سواء التي يتم تخصيصها في خطط الموازنة الحكومية، والهيئات والتبرعات والمنح المقدمة من المؤسسات والمنظمات المجتمعية، أو الموارد الذاتية.

-تعليم الفتاة الريفية: تتبنى الباحثة تعريف تعليم الفتاة التي أشارت إليه اللائحة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم في اليمن، والذي نصت على أن تعليم الفتاة الريفية هي عملية تنمية مهارات ومعارف الإناث في الفئة العمرية (3-17) بعموم مراحل التعليم العام وبما يحقق مبدأ إتاحة الفرص التعليمية، ومبدأ التعليم للجميع بعدالة، ويحد من نسب الأمية بين الإناث من خلال إعداد الخطط والبرامج وتطبيق اللوائح والتعليمات الصادرة من قطاع تعليم الفتاة الريفية في مختلف المستويات التعليمية والتربوية (وزارة التربية والتعليم، 2000، 81).

ثانياً-الخلفية النظرية للبحث والدراسات السابقة:

1-الخلفية النظرية للبحث:

- تمويل التعليم:

مفهوم التمويل: الموارد المالية المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (البحيري، 2004، 34).

الموارد المالية وغير المالية التي حصلت عليها المؤسسة من خلال البرامج والأنشطة والمشروعات التي نفذتها إدارة المؤسسة لزيادة مصادر التمويل لديها علاوة على التمويل الحكومي (الجريوي، 2015، 247).

وتستنتج الباحثة من المفاهيم السابقة أنّ تمويل التعليم يركز على: مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية؛ لتحقيق أهداف محددة، ولا بدّ من إدارتها بكفاءة عالية، والموارد التي تحصل عليها من خلال استثمار أنشطتها المختلفة.

- أهمية تمويل التعليم:

تكمن أهمية تمويل التعليم في المؤسسات التعليمية في العديد من الجوانب منها ما ذكرها جوهر والملاحي (2018):

- يسهم في جودة التعليم" فقد أثبت القطاع الخاص في القطاعات التي تم تخصيصها كفاءته من حيث مخرجاته الجيدة، بينما يعاني القطاع العام من الجمود، وغياب المحاسبية، ولا يزال يعاني من مشاكل سببها الأمن الوظيفي.

- يسهم في جعل التعليم يمثل قوى عاملة مدربة متميزة، وينعكس ذلك على الاستثمار الداخلي؛ وهو ما يؤدي إلى الحد من هجرة الطلبة، ومن ثمّ تخفيف استنزاف الأموال إلى الخارج.

- يُعدّ من الموارد الاستراتيجية لتطوير التعليم وبما يمكنه من تلبية حاجة المجتمع من الكوادر العلمية ذات الاختصاص لدعم النمو الاقتصادي، كما أنّ النمو الاقتصادي يرتبط بالتعليم ارتباطاً وثيقاً (إبراهيم، 2008، 56).

وأشارت بلتاجي (2015، 22) إلى أنّ أهمية تمويل التعليم تكمن في:

يُعدّ تمويل التعليم ومحدودية مصادره من الأمور المهمة التي تساعد المجتمعات في إعداد الموارد البشرية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع التنموية.

أنّ التمويل يسهم في رفع كفاءة التعليم، فمتى كان التمويل كافياً تطور التعليم كمياً ونوعياً وساعد ذلك في انتشاره.

-أنواع تمويل التعليم:

أوضحت المصادر العلمية أنّ هناك العديد من مصادر تمويل التعليم في المؤسسات التعليمية، من أهمها (الحربي، 2017، 63):

أ- التمويل العام: هو المصدر التقليدي لتمويل التعليم وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة.

ب- التمويل الخاص: هو أسلوب للتمويل يتمثل في تحميل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلبة رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

ج- التمويل المختلط: هو صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والخاص للتعليم بحيث تتكفل الدولة أو المجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات.

- التخطيط لتمويل التعليم:

يتطلب التخطيط لتمويل التعليم وضع نموذج أو مخطط هيكل للتصور الذي يجب أن تكون عليه مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانيات المتاحة، وما تسمح به الظروف العامة وأن عملية تخطيط تمويل التعليم يمر في العديد من الخطوات العلمية كما يأتي (البحيري، 2004، 77):

- 1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي: جملة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.
- 2- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه الميزانية وضبطها، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.
- 3- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالآتي:
-فاعلية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديموقراطية التعليم ورفع جودته.
- الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.
- 4- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.
- 5- تحديد مصادر تمويل التعليم، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلبة، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلبة وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة.

1-واقع مصادر تمويل التعليم العام:

يعتمد تمويل التعليم العام في اليمن على أربعة مصادر هي الموازنة الحكومية، والإيرادات الذاتية من أنشطة التعليم العام، والقروض والمنح الخارجية كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول (1)

يوضح ميزانية التعليم العام حسب مصادرها للأعوام 2011-2013م (بالمليون الريال)

البيان السنة	الإيرادات الذاتية	النسبة %	القروض	النسبة %	المنح	النسبة %	دعم حكومي	النسبة %	الإجمالي
2011م	1.917	0.7%	884	0.3%	6.764	2.4%	265.727	95.9%	277.179
2012م	2.357	0.6%	2.209	0.7%	7.475	2.4%	301.269	96.1%	313.311
2013م	2.319	0.7%	1.896	0.6%	5.511	1.7%	312.225	96.9%	321.972
متوسط النسب	0.73%	-	0.053%	-	2.2%	0	96.3%	-	

المصدر: وزارة المالية-موازنة السلطة المركزية للدولة للأعوام 2011م & 2013م.

يتضح من الجدول (1) أنَّ مصادر تمويل التعليم العام في اليمن تتمثل في:

- التمويل الحكومي: يمثل المصدر الرئيس لتمويل التعليم العام (أساسي/ ثانوي)؛ حيث مثل بنسبة متوسط (96.3%) من إجمالي تمويل التعليم العام للأعوام 2011-2013م.
- القروض: تمثل القروض ما متوسط نسبته (0.53%) من إجمالي التمويل، وهي في واقع الأمر تتحملها الموازنة العامة للدولة؛ ولذا تندرج ضمن المصادر الحكومية.
- المنح: تمثل المنح نسبة متوسط (2.2%) من إجمالي التمويل.
- المصادر الذاتية: تمثل نسبة متوسط (0.73%) وهي عبارة عن الرسوم التي يدفعها الطلبة مقابل الكتب الدراسية والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج، مما سبق فإنَّ المصادر الثلاثة (القروض والمنح والمصادر الذاتية) تُعدُّ مصادر ثانوية؛ إذ تمثل مجتمعة ما نسبته (3.5%) وهي نسب ضئيلة مقارنة بالتمويل الحكومي.

2- تعليم الفتاة الريفية في اليمن.

مفهوم تعليم الفتاة:

تعليم الفتاة: هو جزء من تعليم الإناث ويقع في الغالب في التعليم النظامي في مراحل تعليمية محددة بالتعليم العام وفي الفئة العمرية المقابلة لهذا التعليم المتمثلة في (6-17) سنة (الحوثي، 1999، 108).

كما أشارت اللائحة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم في اليمن التي نصت على أنَّ تعليم الفتاة الريفية هي عملية تنمية مهارات ومعارف الإناث في الفئة العمرية (3-17) بعموم مراحل التعليم العام وبما يحقق مبدأ إتاحة الفرص التعليمية، ومبدأ التعليم للجميع بعدالة، ويحد من نسب الأمية بين الإناث من خلال إعداد الخطط والبرامج وتطبيق اللوائح والتعليمات الصادرة من قطاع تعليم الفتاة الريفية في مختلف المستويات التعليمية والتربوية (وزارة التربية والتعليم، 2000، 81).

التطور الكمي لتعليم الفتاة في التعليم العام:

أ-التطور الكمي للملتحقين في التعليم الأساسي:

بلغ معدل الالتحاق الصافي للتلاميذ في الصفوف من (1-9) لدى الجنسين (85.03%) لدى الذكور (93.2%)، لدى الإناث (76.53%) وقد بلغ فارق الفجوة (0.18) لصالح الذكور فيما وصلت فجوة النوع الاجتماعي (0.82)، وفي الوقت ذاته وصل معدل الالتحاق الإجمالي لدى الجنسين (91.3%)، لدى الذكور (99.8%) ولدى الإناث (82.4%) فيما بلغت فجوة النوع (0.83) وفارق الفجوة (0.17) بالنسبة للالتحاق الإجمالي وتجدر الإشارة هنا أنَّ ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي يشير إلى أنَّ هناك أثراً واضحاً للتدخلات التي اتخذتها الوزارة في مجال زيادة التحاق الفتيات في التعليم الأساسي، وبالرغم من زيادة

التحاق البنات لكن تلك الزيادة لا تزال أدنى مقابل الزيادة في التحاق الذكور بمقدار (17.4) نقطة لصالح الذكور، ولما كانت اليمن على مشارف عام تحقيق أهداف التعليم للجميع كالتزام على جميع الدول ومنها اليمن (بإعلان داكار) للتعليم للجميع، وكذا تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين بحلول عام (2015م) وهو ما استهدفته الخطة التنفيذية للجمهورية اليمنية المتمثل في رفع معدل الالتحاق في صفوف البنات إلى (90%) مقابل رفع معدل التحاق الذكور إلى (100%) بحلول 2015م، ولكن السؤال هنا هل تستطيع اليمن بلوغ هذا الهدف؟، إلا أنه يبدو بجلاء أن اليمن بعيدة كل البعد عن بلوغ أهداف التعليم للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين كما هو موضح في الجدول (2) الآتي:

جدول (2)

تطور معدل الالتحاق بحسب النمو السكاني للفئات العمرية

فجوة النوع		معدل الالتحاق			معدل القبول الصافي			الطلاب في عمر 15			الطلاب في كل الأعمار			السكان في عمر 15		
إجمالي	الصافي	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور
0.83	0.82	91.30	82.38	99.83	85.03	76.53	93.16	4790587	2108151	2682463	5143923	2269405	2874518	5634229	2754755	2879474

لقد شهد معدل التحاق التلاميذ (الذكور/ الإناث) في التعليم الأساسي تطوراً ملحوظاً أدى إلى ثبات فجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين عند (0.82) عام 2014 / 13م بالنسبة للالتحاق الصافي في حين ارتفعت بمقدار نقطتين بين عام 2013/12 - 2014/13م بالنسبة للقبول الإجمالي كما أن معدل الالتحاق الإجمالي لجميع الأعمار لم تتساو مع معدلات الالتحاق بين الجنسين ولعل هذا يقودنا إلى ضرورة التأكيد على إعطاء تعليم الفتيات أهمية أكبر وتوسيع التدخلات فيه والوفاء بالتزامات الجمهورية اليمنية الدولية والخاصة بتوفير الخدمات التعليمية بوصفها حق إنساني فرضته التشريعات الدولية.

تطور أعداد الملتحقين في التعليم الأساسي خلال الفترة 2014/2008م

شهد التعليم الأساسي في الفترة (2009/2008-2014/2013م) تزايداً ملحوظاً في عدد الملتحقين فيه من (4327450) تلميذة عام 2009/2008م منهم (2498675) ذكور والفرق إناث، ليصل إلى (5143923) تلميذة عام 2014/2013م منهم (2269405) إناث، بمتوسط نمو سنوي قدره (3.53%) لكلا الجنسين، في حين بلغ متوسط النمو السنوي في صفوف الذكور (2.86%) وبين صفوف الإناث (4.4%)، ويرجع ذلك للتدخلات التي وجهتها الدولة لزيادة الالتحاق في صفوف البنات بالتعليم الأساسي وتشجيع أولياء الأمور للدفع ببناتهم إلى المدارس الأساسية في الريف والحضر، وبمقارنة نسب الالتحاق بين صفوف البنات و صفوف الذكور (من التلاميذ يمكن القول إن نسب التحاق الفتيات لا تزال منخفضة عن الذكور، فقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور عام 2014/2013م (79%) بعد أن كانت عام 2009/2008م (73.2) بزيادة قدرها (4.11) نقطة كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم (3)

يبين تطور معدلات الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي 2009/2008 - 2014/2013م

العالم الدراسي	ذكور	نمو	إناث	نمو	إجمالي	نمو	إجمالي الإناث	نسبة الإناث
2009/2008	2498675	-	1828775	-	4327450	-	42.26	73.19%
2010/2009	2522886	0.97	1879793	2.79	4402679	2.79	42.7	74.51%
2011/2010	2667272	5.72	1989118	5.82	4656390	5.82	42.72	74.57%
2012/2011	2675184	0.3	2030412	2.08	4705596	2.08	43.15	75.9%
2013/2012	2781782	3.98	2159077	6.34	4940859	6.34	43.7	77.61%
2014/2013	2874518	3.33	2269405	5.11	5143923	5.11	44.12	78.95%
المتوسط	2.86			4.43			43.28	76.31%

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

الالتحاق في التعليم الأساسي بحسب الحالة الحضرية والنوع:

ارتفع عدد الملتحقين في الحضر من (1278992) تلميذة في عام 2009/2008م إلى (1612608) تلميذة بنسبة زيادة (26.1%) بينما بلغ عدد الملتحقين في الريف خلال العام نفسه (3531315) تلميذة بنسبه نمو قدرها (15.8%)؛ وهو ما يشير إلى أن نسبة زيادة التعليم الأساسي في الحضر هي الأعلى بمقدار (10.2) نقطة في العام 2014/2013م كما هو موضح في جدول (4).

جدول رقم (4)

يبين تطور أعداد الإناث الملتحقات في التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية خلال الفترة من العام الدراسي 2009/2008 - 2014/2013م

الحالة	2009/2008م			نسبة الإناث	2014/2013م			نسبة الإناث	نسبة الزيادة		
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي
حضر	682832	596160	1278992	46.61	844577	768031	1612608	47.63	23.7	28.8	26.1
ريف	1815843	1232615	3048458	40.43	2029941	1501374	3531315	42.52	11.8	21.8	15.8
إجمالي	2498675	1828775	4327450	42.26	2874518	2269405	5143923	44.12	15.0	24.1	18.9

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

وقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث - الحضر إلى (47.6%)، في مقابل (42.5%) في الريف، وبمقارنة ارتفاع السكان في الريف، ويتضح لنا أن هناك تدنيا في معدلات الالتحاق في المناطق الريفية وبخاصة في صفوف البنات مما يتطلب:

- إعطاء اهتمام أكبر بتعليم البنات في المناطق الريفية.
- توسيع دائرة الخدمات التعليمية (الحوافز المباني المدرسية القريبة من السكن... إلخ).
- زيادة الحملات التوعوية بأهمية التعليم وتقديم البرامج والمشاريع المتعددة الخدمات بما يساعد على تخفيف الأعباء على البنات بما يمكنهن من الذهاب إلى المدارس والاستمرار بالتعليم الأساسي، وقد أثبتت تجربة تقديم (الحوافز المواد الغذائية، بدل المواصلات، الزي المدرسي... إلخ) نجاحها في زيادة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي واستمرارهن فيه حتى الانتهاء من المرحلة الأساسية.

3-التعليم الثانوي العام:

اهتمت الحكومة بإيجاد نظام تعليمي حديث يتسم بالعدالة والمساواة في توفير فرص التعليم، وتعليم ذي جودة يمكن المتخرجين من مواصلة تعليمهم العالي في المجالات والتخصصات التي تخدم المجتمع وتلبي احتياجات سوق العمل، وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام عام 2006م أهداف التعليم الثانوي (إعداد الطلاب للحياة العلمية لمواصلة تعليمهم العالي، تقوية وتوسيع الأفكار والمعارف والمهارات والمفاهيم المكتسبة من التعليم الأساسي).

ب-التطور الكمي للملتحقين في التعليم الثانوي العام.

بلغ معدل القبول الصافي الصف الأول من التعليم الثانوي لدى الجنسين (19%)، ولدى الذكور (21.9%)، ولدى الإناث (15.9%)، فيما بلغت فجوة النوع الاجتماعي للقبول الصافي (0.72)، بينما بلغ فارق الفجوة (0.06) لصالح الذكور، فيما وصل معدل القبول الإجمالي لكلا الجنسين (60.81%) ولدى الذكور (72.11%)، ولدى الإناث (48.74%)، في حين بلغت فجوة النوع الاجتماعي للقبول الإجمالي (0.68)، بينما بلغ فارق الفجوة (0.23) لصالح الذكور كما هو موضح في جدول (5).

جدول (5)

معدل القبول الصالته والإجمالي في الصف الأول من التعليم الثانوي للعام الدراسي 2013/2014م

فجوة النوع	معدل الالتحاق		معدل القبول الصافي			الطلاب في عمر 15			الطلاب في كل الأعمار			السكان في عمر 15					
	إجمالي	الصافي	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور			
0.68	60.81	60.81	60.81	48.74	72.11	19.0	15.9	21.9	113,299	45,772	67,527	363,087	140,686	222,401	597,062	288,659	308,403

يتضح من الجدول السابق أنه لا يزال هناك أكثر من (81%) من الفئة العمرية (15 سنة) غير ملتحقين بالصف الأول الثانوي (خارج التعليم الثانوي)، إذا استثنينا الملحقين بالتعليم الفني والمهني والمنخرطين بسوق العمل من مخرجات التعليم الأساسي منهم (84.1%) إناث (78.1%) ذكور، وأن مؤشر القبول الإجمالي لا يعطي مؤشراً في زيادة القبول ولكنه يوضح حجم العبء المضاف بسبب ضمان حق التعليم من جهة ومدى قدرة النظام التعليمي على استيعاب أفراد الفئة العمرية المستهدفة في نظام التعليم الثانوي العام، كما بلغ معدل الالتحاق في عام 2013/2014م الصافي للجنسين (29.73%)، ولدى الذكور (34.12%)، ولدى الإناث (25.04%) وقد بلغ فارق الفجوة (0.09) لصالح الذكور، في حين بلغت فجوة النوع (0.73)، بينما بلغ معدل الالتحاق الإجمالي لكلا الجنسين (41%) وللذكور (47.30%) والإناث (34.27%)، كما بلغ فارق الفجوة (0.13) لصالح الذكور. أمّا فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الإجمالي (9.72) .

جدول (6)

معدل الالتحاق الصافي والإجمالي في التعليم الثانوي للعام الدراسي 2013/2014م

فجوة النوع		معدل الالتحاق			معدل القبول الصافي			الطلاب في عمر 15			الطلاب في كل الأعمار			السكان في عمر 15		
إجمالي	الصافي	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور
0.72	0.73	41.00	34.27	47.30	29.73	25.04	34.12	529615	215485	314130	730434	294962	435472	1781390	860642	920748

ومن الجدول (6) يتضح أنَّه لا يزال هناك (70.3%) من الفئة العمري 15-17 سنة خارج التعليم الثانوي منهم (75%) إناث، وأنَّ معدل الالتحاق الإجمالي لا يعطي مؤشراً على زيادة الالتحاق ولكنه يبين أو يظهر حجم العبء بالرغم من وضوح بعض أسباب التدني المستمرة الالتحاق بالتعليم الثانوي ومنها:

- تدني دخل الأسرة وحاجتها إلى عمل الأبناء في تحسين دخلها بالنسبة للذكور، بالإضافة إلى تدني وعي المجتمع بأهمية التعليم وبخاصة التعليم الثانوي وعدم جدوى استمرار الطلاب المضاف بسبب ضمان حق التعليم.

- الزواج المبكر للفتيات بعد إنهاء التعليم الأساسي.

- تلقي التعليم في ظل الفرص المحدودة في الحصول على الدرجات الوظيفية بالإضافة لارتفاع حجم بطالة المتخرجين.

- تدني الفرص المتاحة للحصول على مقاعد الدراسة الجامعية الحكومية.

تطور الالتحاق في التعليم الثانوي العام على المستوى الوطني:

حقق الالتحاق التعليم الثانوي العام تطوراً ملحوظاً بمعدل نمو متوسط قدره (4.74%) لكلا الجنسين، (3.12%) لدى الذكور، (7.43%) لصالح الإناث وارتفعت نسبة مشاركة الإناث بمعدل (4.83) نقطة خلال الفترة من 2008 - 2014م.

جدول رقم (7)

يبين تطور معدلات الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي 2009/2008 - 2014/2013م

نسبة الإناث	نمو	إجمالي	نمو	إناث	نمو	ذكور	العالم الدراسي
35.55	-	580829	-	206512	-	374317	2009/2008
36.80	1.02	574899	2.46	211583	2.94-	363316	2010/2009
37.83	7.08	615591	10.07	232883	5.34	382708	2011/2010
38.67	4.3	642073	6.62	248296	2.89	393777	2012/2011
39.81	7.52	690326	10.69	274839	5.51	415487	2013/2012
40.38	5.81	730434	7.32	294962	4.81	435472	2014/2013
38.70	4.74		7.43		3.12		المتوسط

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

من الجدول (7) يتضح : تطور أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام خلال فترة المقارنة من (580829) طالبا/ة منهم (374317) طلاب، و(206512) طالبة في العام 2009/2008م إلى (730434) طالباً وطالبة عام 2014/2013م منهم (435472) ذكور، و(294962) أنثى، بمتوسط نمو سنوي قدره (4.74%) لكلا الجنسين، (7.43%) لدى الإناث وهو معدل أعلى من صفوف الذكور البالغ (3.12%) عام 2014/2013م؛ ويرجع ذلك في إلى أنّ أنشطة وبرامج الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام ركزت على زيادة التحاق الفتيات في المرحلة الثانوية مع العلم أنّ مخرجات التعليم الأساسي تتوزع على الثانوية العامة والثانوية المهنية.

الالتحاق بالتعليم الثانوي العام بحسب النوع والحالة الحضرية 2013/2014م:

بالرغم من تطور أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام في المناطق الريفية فإنّ نسبة نمو الالتحاق للحضر تظل أعلى منها في المناطق الريفية بمقدار (0.28) نقطة، ومع أنّ التحاق الإناث في المناطق الريفية قد شهد نمواً ملحوظاً بلغ (53.03%) خلال الفترة 2008-2014م مقارنة بنسبة زيادة الإناث في المناطق الحضرية البالغ (34.69%) خلال نفس الفترة والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

يبين تطور أعداد الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي بالجمهورية اليمنية خلال الفترة من العام الدراسي 2009/2008م-2014/2013م

الحالة	2009/2008م			نسبة الإناث	2014/2013م			نسبة الإناث	نسبة الزيادة		
	إجمالي	إناث	ذكور		إجمالي	إناث	ذكور		إجمالي	إناث	ذكور
حضر	268018	114835	153183	42.85	337457	154670	182787	45.83	34.69	19.33	25.91
ريف	312811	91677	221143	29.31	392977	140292	252685	35.70	53.03	14.27	25.63
إجمالي	580829	206512	374317	35.55	730434	294962	435472	40.38	42.83	16.34	25.76

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي بأهمية تعليم الفتاة في الريف ولتنفيذ وزارة التربية والتعليم الحملات التوعوية المكثفة للمجتمع الريفي بالإضافة لتوفير الخدمات التعليمية للفتيات ولإتباع سياسة الحوافز (النقدية المشروطة، التغذية... إلخ) التي تقدمها الحكومة لتشجيع البنات للالتحاق بالتعليم الثانوي بهدف الزيادة في الالتحاق، ولا تزال نسبة الزيادة في أوساط الشباب من الذكور في الحضر (19.33%) أعلى منه في الريف (14.27%)؛ ويرجع ذلك إلى تردي الوضع الاقتصادي في الريف؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخراط الشباب في الريف بالأعمال الزراعية أو بالمغادرة للدول المجاورة للعمل نظراً لتدني دخل الأسر الريفية وعدم قدرتها على تحمل الأعباء الدراسية لأبنائها وحاجة الأسر لتحسين دخلها.

المعوقات التي تواجه إدارات تعليم الفتاة بالتعليم العام:

على الرغم من أهمية التحاق الفتاة بالتعليم العام والجهود المختلفة لتحقيق أهدافها، فإنّ الواقع يشير إلى أنّ تعليم الفتاة بالتعليم العام تواجه العديد من المعوقات من أهمها ما ذكره الأهدل (2018، 9):

- ضعف وضوح الأهداف التربوية والتعليمية لتعليم الفتاة في مدارس التعليم العام وفق خصوصيتها واحتياجاتها ومشكلاتها التربوية والاجتماعية.
- ضعف مستوى العلاقات في إدارة تعليم الفتاة في كافة المؤسسات التعليمية سواء المرتبطة بإجراءات العمل أو الصلاحيات.
- عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيم السائدة نحو تعليم الفتاة ودورها في التنمية المستدامة.
- نقشي الزواج المبكر أو زواج الصغيرات؛ حيث يوجد في الريف بنات صغيرات متزوجات وحوامل وبعضهن يحتجن لمن يقوم بتربيتهن أولاً قبل أن يقمن بتربية أطفالهن ما يسبب إحجام الفتاة عن الالتحاق في التعليم.

وأشار الحاج (2007، 178) إلى عدد من المعوقات أهمها:

- غياب تنمية التوعية والثقافة الدينية لأفراد المجتمع بأهمية تعليم الفتاة؛ حيث لوحظ أنّ مشائخ وفقهاء ووعاظ ليس لديهم هم في خطابهم الديني إلاّ المرأة ودورها وكأن مشاكل اليمن كلها في المرأة من حيث الشكل واللبس ودفنها في المنزل؛ وهو ما أدى إلى إعاقة الاهتمام بها لمواكبة متطلبات الألفية الثالثة وبما يساعد على الإسهام في التنمية المجتمعية.
 - تزايد معدلات السكان والتشتت السكاني وضعف البنية التحتية، والعادات والتقاليد الاجتماعية نحو الفتاة ودورها؛ وهو ما أثر في ضعف الاهتمام بتعليمها.
 - غياب القوانين والضوابط التي ترسخ مبادئ إلزامية التعليم، والتعليم للجميع، وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين والتي تسهم في عقاب أولياء الأمور الذين يمنعون الإناث من التعليم.
 - ارتفاع معدلات تسرب الفتيات من التعليم لأسباب اقتصادية واجتماعية.
 - غياب الرؤية الواضحة للأحزاب المنظمات السياسية نحو تعليم الفتاة؛ حيث يلاحظ أنّ رؤية الأحزاب السياسية من قضية تعليم الفتاة لا يتعدى الخطاب الإعلامي والشكلي؛ الأمر الذي ينعكس على الاهتمام بتطوير تعليم الفتاة في كافة المراحل التعليمية.
- كما أشار قاسم (2003، 6) إلى عدد من المعوقات أهمها الآتي:
- انهيار الوضع الاقتصادي والمعيشي لأسر الفتيات في عموم المحافظات انعكس على إحجام الفتاة عن الالتحاق في التعليم.

- عدم الإحساس لدى معظم الشرائح الاجتماعية بأهمية تعليم الفتاة وبالفائدة التي تعود على الفتاة والأسرة والمجتمع من التعليم علاوة على الخطاب الديني الذي يركز في بعض الحالات على أنّ التعليم سيؤدي إلى خروج الفتاة والاختلاط وغيره. هذا الخطاب يؤدي في أحيان كثيرة إلى سحب الفتاة من المدرسة في سن معينة وحرمانها من حقها في الحصول على القدر المناسب والكافي من التعليم.
- غياب الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني في مجال تعليم الفتاة في اليمن وخاصة في المناطق الريفية التي تُعدُّ أكثر احتياجاً وتضرراً فيما يتعلق بالتعليم سواء للبنات أو البنين.
- ضعف الوعي لدى الكثير من الأسر بأهمية تعليم الفتاة والموروث الاجتماعي والنظرة القاصرة تجاه الفتاة بسبب غياب البرامج الوطنية في هذا المجال وانتشار ظاهرة الفقر وعدم وجود مدارس مستقلة خاصة بالفتيات وخاصة في المناطق الريفية.

ثالثاً-الدراسات السابقة:

أ-دراسات محلية:

1.دراسة مجاهد (2008):

هدفت الدراسة إلى بيان أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، وبيان الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن، وأهم المشكلات التي تواجهه، وتحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تنويع مصادر تمويل التعليم العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من الخبراء المتخصصين في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: اعتماد أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام، وأساليب زيادة المشاركة المجتمعية وكذلك أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام.

2.دراسة العكادي (2014):

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام في محافظة تعز، من خلال معرفة واقع الإنفاق على التعليم العام في اليمن، بشكل عام ومحافظة تعز بشكل خاص، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على عينة من الخبراء، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أنّ نسبة نفقات التعليم العام في محافظة تعز إلى نفقاته في الجمهورية اليمنية بشكل عام (12.7%). بلغت نفقات التعليم العام (40.736) مليار ريال، أي: بنسبة (76.1%) من النفقات العامة للمحافظة بلغت النفقات الجارية (39.167) مليار ريال، أي: بنسبة (96.1%) بينما بلغت النفقات الاستثمارية(1.568) مليار ريال، أي: بنسبة (3.9%).

3.دراسة البدوي (2021):

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعية المسحي التطويري، كما استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة، وتم تطبيقها على عينة قصدية من الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل بلغ عددهم (24) خبيراً من مكتب التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: انخفاض المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لواقع مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب وبدرجة منخفضة وبنسبة موافقة إجمالية بلغت (48%)، وبمتوسط حسابي إجمالي (1.45) وبانحراف معياري إجمالي (0.57)، من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (24) خبيراً .

ب-دراسات عربية:

1. دراسة (أخضر، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل والإنتاجية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتحديد طرق تنمية الموارد الذاتية للمدارس في ضوء مفهوم المدرسة المنتجة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتم تطبيقها على عينة بلغت (767) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى أنّ مدارس التعليم العام تعتمد على التمويل الحكومي، وعدم توفر أوقاف تعليمية أو مشروعات غير تعليمية تسهم في تمويل التعليم العام.

2.دراسة سعد الدين (2015):

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى إسهام تجارب بعض الدول في حل مشكلة تمويل التعليم المصري، وكيفية الاستفادة منه، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة العديد من النتائج أهمها: إلزام الدولة المؤسسات والشركات الربحية تقديم نسبة من أرباحها لتمويل التعليم المصري بمختلف مراحلها، وتشجيع الوقف الخيري على التعليم واعتباره من المصادر الرئيسية لتمويل التعليم، بالإضافة إلى الاستفادة من فائض أموال التأمينات والمعاشات في تمويل التعليم المصري.

4. دراسة الماضي (2016):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات القيادات المدرسية نحو أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العام في منطقة الرياض بالسعودية، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، والإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي بلغت نحو (93) قائداً، وتوصلت الدراسة إلى أنّ أفراد العينة اتفقوا على أن الإجراءات التي يجب أن

يتخذها قادة المدارس الحكومية بمدينة الرياض لتنوع مصادر تمويل التعليم تتمثل في: تطبيق مفهوم المدرسة من أجل العمل، وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على الوقف الخيري لصالح المدرسة، وتشجيع التبرع من خلال تسمية بعض الفصول أو المعامل باسم المتبرع، وتحصيل رسوم مقابل استخدام المرافق المدرسية كالملاعب ومعامل الحاسب الآلي، وتطبيق مفهوم المدرسة المنتجة التي تمكن من تدريب الطلاب في المشروعات الصغيرة.

ج- دراسات أجنبية:

1-دراسة كوربيت (2014) Corbett:

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع الخاص في التعليم في إنجلترا، وإمكانية الاستفادة منها، وركزت الدراسة على أربعة محاور رئيسة وهي: نظرة عامة عن نظام التعليم في إنجلترا، ودور القطاع الخاص في التحول المدرسي في المدارس ذات الأداء المنخفض، ومشاركة القطاع الخاص في تنوع مصادر تمويل التعليم، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل الوثائق والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ القطاع الخاص يسهم في توفير الإنماء المهني للمعلمين من خلال تدريب المعلمين؛ وهو ما يسهم في خفض تكاليف الإنفاق على التعليم، كما أظهرت الدراسة أنّ مشاركة القطاع الخاص في دعم التعليم بمستوى جيد؛ وهو ما أسهم في تغطية العديد من التكاليف، ووجود رؤية مشتركة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص على نطاق أوسع؛ حيث انتقل القطاع الخاص من نموذج المزود التقليدي إلى مشاركة يركز على جودة المدخلات وتكاليها.

2.دراسة هيرنانديز (2016) Hernandez:

هدفت الدراسة إلى تقويم مدى احتياج ولاية تكساس في الولايات الأمريكية لإعادة التركيز على تخصيص التمويل الحكومي لتحسين التحصيل الدراسي لدى الطلاب الدراسي، وصياغة مقترحات لتحسين آليات تمويل التعليم في ولاية تكساس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة عيوب في النظام الراهن لتمويل التعليم قبل الجامعي الحكومي في مدارس ولاية تكساس، منها فشل نظام تمويل التعليم في زيادة الميزانيات المالية المخصصة لتمويل المدارس؛ الأمر الذي أثر سلبيًا في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. وبالإضافة إلى ما سبق يعتمد نظام تمويل التعليم في ولاية تكساس على عدد من القوانين العشوائية التي لا ترتبط باحتياجات الإدارات التعليمية أو المدارس، كما لا يوفر النظام الحالي لتمويل التعليم بالولاية تمويلًا منتظمًا ومستمرًا للإنفاق على البنية التحتية التعليمية أو على المعامل والوسائل التعليمية.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

استناد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- تبرير مشكلة البحث وأهميته من خلال ما توصلت إليها من نتائج.

- الاطلاع على تجارب الدول في تمويل التعليم، وأخذ ما يناسب منها.
- تحديد مجتمع البحث وعينته، وبناء أداة البحث، والمنهج المتبع في هذا البحث، وتحديد الأساليب.
- إبراز الفجوة المعرفية للبحث والمتمثلة بواقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.
- تصميم أداة البحث وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة في معالجة بيانات البحث.

رابعاً- إجراءات البحث المنهجية:

-منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي لوصف وتشخيص واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب استجابات أفراد عينة البحث.

2-مجتمع البحث وعينته:

بناءً على طبيعة البحث وأهدافه، تكون مجتمعه من والقيادات والعاملين في مكاتب التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (111) فرداً منهم، بهدف التعرف على واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.

3-أداة البحث:

-في ضوء أهداف البحث تم بناء أداة علمية تمثلت باستبانة تهدف إلى معرفة واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وتكونت من (4) مجالات هي مصادر التمويل الحكومية، واحتوت على (19) مصدر، ومصادر التمويل الذاتية واحتوت على (14) مصدر، ومصادر التمويل المجتمعية واحتوت على (15) مصدر، ومصادر التمويل القروض والمنح الخارجية واحتوت على (6) مصادر.

- تحديد صدق أداة البحث باستخدام أسلوب الصدق الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء المشاركين في البحث بلغ عددهم (10) خبراء، وقد بلغت المصادر التي احتوت عليها الأداة بصورتها النهائية (55) مصدر لجميع المجالات.

-تحديد ثبات أداة البحث من خلال التعرف على الاتساق الداخلي باستخدام معاملات الفاكرونباخ، وبلغ المعامل الكلي للأداة (0.93).

-الأساليب الإحصائية

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وتحليل التباين واختبار تشفيه لمعرفة الفروق.

معيار الحكم

- تم اعتماد معيار الحكم الموضح في الجدول رقم (9)

جدول (9)

درجة التوفر	المدى المتوسط		م
	إلى	من	
صغيرة جداً	1.74	1	1
صغيرة	2.49	1.75	2
متوسطة	3.24	2.50	3
كبيرة	4	3.25	4

خامساً- عرض نتائج البحث ومناقشتها:

قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وبما يحقق هدف البحث المتمثل بالسؤال ما واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب آراء عينة البحث؟ ولمعرفة ذلك قامت الباحثة باختيار عينة القيادات المسؤولة عن تعليم الفتاة في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبعد تحليلها إحصائياً تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- عرض النتائج بحسب إجمالي المجالات الرئيسية للأداة البحث ومناقشتها:

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث بحسب إجمالي المجالات لواقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة في الجمهورية اليمنية

م	المجالات الرئيسية	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
4	مصادر التمويل من القروض	1	1.39	.75	35%	صغيرة جداً
3	مصادر التمويل المجتمعية.	2	1.32	.71	33%	صغيرة جداً
1	مصادر التمويل الحكومي.	3	1.26	.65	32%	صغيرة جداً
2	مصادر التمويل الذاتية.	4	1.25	.65	31%	صغيرة جداً
	الإجمالي		1.31	.69	33%	صغيرة جداً

يتضح من الجدول رقم (10)

1-تدني واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة جاءت بدرجة صغيرة، وبمتوسط حسابي إجمالي (1.31) وانحراف معياري إجمالي (0.69) ووزن نسبي إجمالي (33%) من إجمالي الاستجابات على المجالات المحددة في أداة البحث.

2-تفاوت تدني واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة للمجالات التي احتوت عليها الأداة وبدرجة صغيرة جداً؛ حيث احتل مجال مصادر التمويل من القروض والمنح المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي إجمالي (1.39) وانحراف معياري إجمالي (0.75) ووزن نسبي (35%) وبدرجة صغيرة جداً، واحتل مجال مصادر التمويل المجتمعية. المرتبة

الثانية وبمتوسط حسابي إجمالي (1.32) وانحراف معياري إجمالي (0.71)، ووزن نسبي (33%)، واحتل مجال مصادر التمويل الحكومية، المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي إجمالي (1.26) وانحراف معياري إجمالي (0.65) ووزن نسبي (32%)، وجاء مجال مصادر التمويل الذاتية بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي إجمالي (1.25) وانحراف معياري إجمالي (0.65) ووزن نسبي (31%)، وتعزو الباحثة من الأسباب منها:

- اعتماد تمويل أنشطة تعليم الفتاة في مدارس التعليم العام في المناطق الريفية بدرجة كبيرة على القروض والمساعدات والمنح الإقليمية والدولية المقدمة لدعم تعليمها وكذلك المساعدات المقدمة من المجتمع.

- تدني مستوى اهتمام الحكومة الحقيقي في استيعاب وتعليم الفتاة الريفية في المناطق الريفية، ويتمثل ذلك في ندرة تخصيص الموارد المالية في خطط الموازنة الحكومية.

- ندرة أو غياب توفر المصادر الذاتية لمدارس التعليم العام التي تمكنها من تمويل أنشطة تعليم الفتاة واستيعابها ومعالجة مشكلاتها التربوية والتعليمية.

وفيما يلي عرض النتائج وتحليلها بحسب المجالات كل على حدة: أشارت النتائج إلى أن المستوى العام للأداة بشكل عام كان بدرجة صغيرة جداً؛ حيث احتوى على (4) مجالات رئيسية، وسوف تكتفي الباحثة بعرض أعلى فقرتين، وأدنى فقرتين باعتبار أنها جاءت بمستوى واحد وهو مستوى توفر بدرجة صغيرة بصرف النظر عن التباين الطفيف في القيم الإحصائية ويمكن عرض نتائجها على النحو الآتي:

أنتائج واقع توفر مصادر التمويل الحكومية:

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث لواقع توفر مجال مصادر التمويل الحكومية لتعليم الفتاة الريفية في اليمن بالجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
10	فرض نسبة من قيمة فواتير المياه والكهرباء لصالح تعليم الفتاة الريفية.	1	1.46	.78	37%	صغيرة جدا
1	تخصيص نسبة مخصصات تعليم الفتاة الريفية من الميزانية السنوية المعتمدة للتعليم.	2	1.32	.63	33%	صغيرة جدا
5	نسبة من الرسوم على الاتصالات المحمولة والثابتة الحكومية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	3	1.32	.86	33%	صغيرة جدا
2	تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات لصالح تعليم الفتاة الريفية.	4	1.29	.61	32%	صغيرة جدا
14	تحديد نسيه من رسوم التجديد للرخص المتعلقة بالمباني السكنية والمؤسسات الحكومية لصالح تعليم الفتاة.	5	1.29	.80	32%	صغيرة جدا
12	تخصيص نسبة محددة من الضرائب على المرتبات والأجور للعاملين في مؤسسات الدولة لصالح تعليم الفتاة.	5	1.27	.80	32%	صغيرة جدا
18	تخصيص نسبة من الضرائب على العقارات والبنوك التجارية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	1.25	.68	31%	صغيرة جدا
4	تخصيص نسبة من قيمة أراضي الدولة في المحافظات لإقامة المباني المدرسية عليها الخاصة بتعليم الفتاة.	7	1.25	.72	31%	صغيرة جدا
13	تخصيص نسبة من الاستقطاعات من مرتبات العاملين الغائبين والمتقاعين في مؤسسات الدولة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	7	1.25	.72	31%	صغيرة جدا
16	تحديد نسبة من رسوم الدعاوي القضائية أمام المحاكم، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	8	1.25	.74	31%	صغيرة جدا

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
3	تخصيص نسبة من عائدات النفط والموارد المعدنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	9	1.24	.74	%31	صغيرة جدا
17	تخصيص نسبة من إيرادات صندوق التحسين، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	10	1.23	.67	%31	صغيرة جدا
6	تحديد نسبة من الرسوم على تذاكر السفر والرحلات الحكومية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	11	1.23	.71	%31	صغيرة جدا
8	نسبة من رسوم الحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية الرسمية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	12	1.23	.72	%31	صغيرة جدا
19	تخصيص نسبة من أموال الزكاة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	13	1.23	.74	%31	صغيرة جدا
9	تحديد نسبة على جميع المعاملات الحكومية المتخصصة في المقاولات والإنشاءات لصالح تعليم الفتاة الريفية.	14	1.22	.67	%31	صغيرة جدا
15	تخصيص نسبة من إيرادات الأوقاف، لدعم تعليم الفتاة الريفية.	15	1.21	.65	%30	صغيرة جدا
11	فرض نسبة من الترفة الجمركية على استيراد وتصدير السلع الكمالية وشبه الكمالية التي تورد وتصدر، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	16	1.20	.63	%30	صغيرة جدا
7	تحديد نسبة من الرسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام الحكومية المختلفة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	17	1.20	.64	%30	صغيرة جدا
						الإجمالي
			1.26	.65	%32	صغيرة جدا

ويتضح من الجدول رقم (11):

1- تدني واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، كانت بدرجة صغيرة جدا لجميع فقرات هذا المجال، وقد حصل على المتوسط الحسابي (1.26)، والانحراف المعياري (0.65)، والوزن النسبي (32%).

2- تفاوت تدني متوسطات واقع توفر جميع مصادر التمويل الحكومية لتعليم الفتاة الريفية باليمن التي تحمل الأرقام (1-19) المحددة بالمجال بدرجة صغيرة جداً وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.20 - 1.46)، وانحراف معياري تراوح (0.61 - 0.86)، ووزن نسبي تراوح بين (30% - 37%) ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب:

- ضعف توفر الرؤية والإرادة الحقيقية للدولة والحكومة نحو أهمية تعليم الفتاة في المناطق الريفية ومقارنتها بالفتاة في المناطق الحضرية.

- ضعف توفر الخطط والبرامج الوطنية لاستيعاب والتحاق الفتيات في الفئة العمرية الموازية للتعليم (3-17) في المناطق الريفية في كافة مراحل التعليم العام.

- غياب الدراسات العلمية الوطنية الهادفة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تعليم الفتاة في المناطق الريفية والعمل على معالجتها وبما يساعد الفتاة الريفية في الحصول على حقوقها التعليمية كأقرانها في المناطق الحضرية.

- غياب القوانين الوطنية الضامنة لتطبيق مبادئ التعليم للجميع، وإلزامية التعليم العام ومبادئ تكافؤ الفرص التعليمية بعدالة ومساواة بين الجنسين ذكور وإناث؛ الأمر الذي أدى إلى حرمان معظم الفتيات في الريف من حقوقها التعليمية.

- غياب الخطط والرؤى الوطنية لتنويع مصادر تمويل تعليم الفتاة من كافة المصادر الحكومية المختلفة.

أ- نتائج واقع توفر مصادر التمويل الذاتية:

والجدول (12) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لذلك:

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث لواقع توفر مجال مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية بالجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
3	فرض الغرامات المالية على التلاميذ الذين تتكرر مخالفتهم للأنظمة واللوائح المدرسية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	1	1.37	.81	34%	صغيرة جدا
4	إقامة الأسواق الخيرية في المدارس والمعاهد بكافة المراحل التعليمية وتخصيص عائدتها لدعم تعليم الفتاة الريفية.	2	1.30	.75	33%	صغيرة جدا
6	تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية والترفيهية، وبيعها للتلاميذ من الأسر الغنية والمعتريين لصالح تعليم الفتاة الريفية.	3	1.27	.73	32%	صغيرة جدا
12	استثمار المساحات الفائضة من أراضي المدارس لإنتاج بعض المواد الغذائية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	4	1.25	.79	31%	صغيرة جدا
9	استثمار قاعات مصادر التعلم والإنترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية المدرسية في كافة المراحل التعليمية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	1.24	.73	31%	صغيرة جدا
13	استثمار مواقع المدارس التي تقع على الشوارع في المدن الرئيسية والثانوية والريفية واستثمارها لإقامة المشاريع التجارية لدعم تعليم الفتاة الريفية.	5	1.24	.73	31%	صغيرة جدا
1	تخصيص نسبة من رسوم التسجيل والأنشطة المدرسية في جميع المراحل لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	1.23	.67	31%	صغيرة جدا
14	تحديد نسبة من رسوم الإعلانات واللافات القماشية والضوئية المعروضة في الشوارع لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	1.23	.67	31%	صغيرة جدا
7	إقامة الفرق الثقافية والفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من عائدتها المالية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	7	1.23	.71	31%	صغيرة جدا
10	استثمار المباني والقاعات المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لإقامة الحفلات والمناسبات المجتمعية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	8	1.23	.73	31%	صغيرة جدا
2	فرض رسوم على التلاميذ الباقين للإعادة من الأسر الغنية والمعتريين لصالح تعليم الفتاة الريفية.	9	1.22	.64	31%	صغيرة جدا
8	استثمار آلات الطباعة الكمبيوتر وآلات التصوير لصالح المدارس وتعليم الفتاة الريفية.	10	1.22	.71	31%	صغيرة جدا
11	استثمار الجهات للمدارس التي تقع على الشوارع العامة سواء في المدن الرئيسية أو الثانوية لعرض المنتجات الوطنية للشركات والمحلات التجارية لدعم تعليم الفتاة الريفية.	10	1.22	.71	31%	صغيرة جدا
5	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم، في المدارس والمعاهد التعليمية وتخصيص رسومها المالية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	11	1.19	.55	30%	صغيرة جدا
	الإجمالي		1.25	.65	31%	صغيرة جدا

ويتضح من الجدول رقم (12)

1-تدني المتوسط الإجمالي لواقع توفر مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية بالجمهورية اليمنية، بدرجة صغيرة جداً، بمتوسط حسابي إجمالي (1.25)، وانحراف معياري إجمالي (0.65)، والوزن النسبي (31%).

2-تفاوت تدني واقع توفر جميع مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية التي تحمل الأرقام (1-14) الموضحة بالجدول وبدرجة صغيرة جداً وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.19 - 1.37)، وانحراف معياري تراوح بين (0.55 - 0.81)، ووزن نسبي تراوح بين (30% - 34%)، ويمكن عزو تلك النتيجة إلى:

- غياب توفر الخطط والبرامج الوطنية الهادفة إلى ترسيخ التمويل الذاتي في مدارس التعليم العام وبما يساعدها على القيام بالأنشطة والفعاليات الهادفة إلى استيعاب وتعليم الفتاة الريفية في كافة مراحل التعليم العام.

- غياب توفر القوانين واللوائح الثانوية التي تشجع مؤسسات العليم العام في تنويع مصادر التمويل الذاتية في عملية استيعاب وتعليم الفتاة الريفية.

- غياب توفر الرؤى والتصورات العلمية لترسيخ عملية استثمار أنشطة ومواقع مدارس التعليم العام وبما يساعد على توفير موارد مالية ذاتية تسهم في جذب وتعليم الفتاة الريفية.

- هيمنة النظم السياسية المتعاقبة على توجيه التعليم وتمويله لخدمة أهدافها ورغباتها وبما يحد من عملية التمويل بالتعليم لخدمة المجتمع وتعليم أفرادهم ذكوراً وإناثاً وخاصة في المناطق الريفية.

جـنـائـح واقـع توفـر مـصـادر التـمـويل المـجـتمـعية:

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث لواقع توفر مجال مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية بالجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
12	تحديد نسبة من رسوم التجديد السنوي لتصاريح المدارس الأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	1	1.52	.93	38%	صغيرة جداً
3	تخصيص نسبة من قيمة بيع أو شراء الأراضي لأفراد المجتمع لصالح تعليم الفتاة الريفية.	2	1.50	.84	38%	صغيرة جداً
2	تشكيل مجالس الآباء والأمهات من الشخصيات الاجتماعية التي تمتلك الإمكانيات المادية لدعم تعليم الفتاة الريفية.	3	1.44	.88	36%	صغيرة جداً
7	إشراك المؤسسات والشركات الخاصة والمجتمعية في تقديم منح داخلية للتحاق الفتيات الفقيرات في التعليم بالمناطق الريفية.	4	1.39	.86	35%	صغيرة جداً
8	تخصيص نسبة من رسوم المؤتمرات والندوات العلمية التي تقيمها المؤسسات والمنظمات الأهلية والخيرية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	1.35	.82	34%	صغيرة جداً
14	تحديد نسبة من التصاريح للمباني السكنية المجتمعية الأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	1.30	.79	33%	صغيرة جداً
6	إشراك القطاع الخاص في الإسهام بطباعة الكتب وتوفير الوسائل التعليمية، والأدوات العملية والتجهيزات المادية المدرسية لتعليم الفتاة الريفية.	7	1.30	.82	33%	صغيرة جداً
5	تحديد نسبة من العائدات للمدارس الأهلية لصالح دعم تعليم الفتاة الريفية.	8	1.29	.74	32%	صغيرة جداً

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
						جدا
13	تحديد نسبة من رسوم فتح المؤسسات والجمعيات الخيرية المدارس الأهلية الجديدة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	9	1.29	.80	32%	صغيرة جدا
1	تقديم الهبات والتبرعات والمنح من أصحاب الأعمال الخاصة وأهل الخير لصالح تعليم الفتاة.	10	1.24	.68	31%	صغيرة جدا
9	تحديد نسبة من قيمة العائدات المالية المحلات التجارية والصناعية الأهلية، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	11	1.23	.69	31%	صغيرة جدا
4	تحديد نسبة من العائدات المالية للأنشطة التي تنفذها المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	12	1.22	.65	31%	صغيرة جدا
10	تحديد نسبة من رسوم التحويلات المالية الداخلية والخارجية لدى البنوك والمصارف الأهلية، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	13	1.22	.72	31%	صغيرة جدا
11	إشراك الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم مشاريع تعليم الفتاة الريفية بالمحافظة.	14	1.20	.70	30%	صغيرة جدا
15	تقديم الهبات والتبرعات والمنح من أصحاب الأعمال الخاصة وأهل الخير لصالح تعليم الفتاة.	14	1.20	.70	30%	صغيرة جدا
	الإجمالي		1.32	.71	33%	صغيرة جدا

ويتضح من الجدول رقم (13) الآتي:

1-تدني المتوسط الإجمالي لواقع توفر مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بدرجة صغيرة متوسط حسابي إجمالي (1.32)، وانحراف معياري إجمالي (0.71)، ووزن نسبي (33%)، والجدول (13) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لذلك.

2-تفاوت تدني واقع توفر جميع مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية باليمن والتي تحمل الأرقام (1-15) والموضحة في الجدول وبدرجة (صغيرة جداً)، بمتوسط حسابي تراوح بين (1.20 - 1.52)، وانحراف معياري تراوح بين (0.65-0.93)، ووزن نسبي تراوح بين (30% - 38%)، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

- غياب الرؤية والإرادة الحقيقية للقيادات في الدولة والحكومة بأهمية تطوير وترسيخ المشاركة المجتمعية في دعم واستيعاب تعليم الفتاة الريفية.
- ضعف توفر الخطط والبرامج الوطنية الهادفة لإشراك المجتمع وتشجيعه على عملية الإسهام في دعم وإدارة التعليم خاصة في المناطق الريفية.
- غياب البرامج التوعوية والثقافية، الهادفة إلى تنمية وعي المجتمع ومؤسساته المختلفة بأهمية دور تعليم الفتاة الريفية وبما يحد من النظرة السلبية لتعليمها.
- غياب اللوائح الوطنية لمعالجة الأسباب الاجتماعية التي تؤثر في تعليم الفتاة الريفية.

د-نتائج واقع توفر مصادر التمويل من المنح والقروض:

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد عينة البحث لواقع توفر مجال مصادر التمويل من المنح والقروض لتعليم الفتاة الريفية بالجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة
3	تخصيص نسبة من رسوم الاتفاقيات العربية والأجنبية مع الحكومة اليمنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	1	1.49	.91	37%	صغيرة جدا
6	تخصيص نسبة من المنح والقروض والهبات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الداعمة لتطوير وتحسين البرامج التربوية في اليمن لصالح تعليم الفتاة الريفية.	2	1.45	.88	36%	صغيرة جدا
4	إشراك المنظمات الداعمة المتخصصة في التعليم على المستوى العربي والأجنبي في تقديم الدعم المالي والمادي للتلاميذ الفقراء في تعليم الفتاة الريفية.	3	1.42	.86	36%	صغيرة جدا
2	تخصيص نسبة من القروض والمنح التي تقدمها الدول والصناديق العربية والأجنبية للقطاعات التموينية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	4	1.42	.90	36%	صغيرة جدا
7	تحديد نسبة من الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية لتشجيع المبادرات التنموية والإبداعية في اليمن لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	1.36	.83	34%	صغيرة جدا
5	تخصيص نسبة من العائدات المالية الدراسات والاستشارات العلمية التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات العربية والأجنبية في القطاعات التموينية باليمن لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	1.35	.81	34%	صغيرة جدا
1	تخصيص نسبة من الدعم المقدم من المانحين لمشروع تطوير التعليم في اليمن لصالح تعليم الفتاة الريفية.	7	1.23	.68	34%	صغيرة جدا
	الإجمالي		1.39	.75	35%	صغيرة جدا

ويتضح من الجدول رقم (14) الآتي:

1-تدني المتوسط الإجمالي لواقع توفر مصادر التمويل من المنح والقروض لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بدرجة صغيرة بمتوسط حسابي إجمالي (1.39)، وانحراف معياري إجمالي (0.75)، ووزن نسبي إجمالي (35%).

تفاوت تدني واقع توفر مصادر التمويل من المنح والقروض لتمويل تعليم الفتاة الريفية والتي تحمل الأرقام (1-7) والموضحة في الجدول وبدرجة صغيرة جداً وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.23-1.49)، وانحراف معياري (0.68-0.91)، ووزن نسبي تراوح بين (34%-37%)، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

- ضعف الخطط والبرامج السائدة في الاستفادة من المصادر الخارجية لدعم التعليم وذلك في تخصيص نسبة منها لصالح تعليم الفتاة الريفية.

- توجيه المصادر الخارجية لدعم التعليم إلى أنشطة وفعاليات تخدم جوانب محددة كالتدريب أو غيره وتدني توجيه جزء منها لأنشطة تعليم الفتاة الريفية.

-ضعف توفر الاتفاقيات الوطنية مع الجهات الخارجية المانحة للتعليم في جوانب تعليم الفتاة الريفية.

-نتائج الفروق بحسب متغيرات البحث:

يحتوي هذا الجزء على عرض نتائج الفروق في استجابات أفراد عينة البحث بحسب متغيراتها، وبما يحقق هدف البحث المتمثل لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية تعزى إلى متغيرات (نوع الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل

العلمي)؛ ولمعرفة ذلك قامت الباحثة بالعديد من الإجراءات المنهجية، وتوصلت إلى العديد من النتائج يمكن عرضها كما يأتي:

نتائج الفروق بحسب متغير نوع المؤهل العلمي:

جدول (15)

يبين نتائج اختبار التحليل التباين الأحادي (Anova) لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية بحسب متغير المؤهل العلمي

المجالات	التخصص العلمي	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مصادر التمويل الحكومية	بين المجموعات	2.931	2	1.466	3.662	.029	توجد فروق
	داخل المجموعات	43.222	108	.400			
	الإجمالي	46.154	110				
مصادر التمويل الذاتية	بين المجموعات	3.294	2	1.647	4.061	.020	توجد فروق
	داخل المجموعات	43.793	108	.405			
	الإجمالي	47.087	110				
مصادر التمويل المجتمعية	بين المجموعات	3.294	2	1.647	4.061	.020	توجد فروق
	داخل المجموعات	43.793	108	.405			
	الإجمالي	47.087	110				
مصادر التمويل من القروض والمنح	بين المجموعات	4.498	2	2.249	4.249	.017	توجد فروق
	داخل المجموعات	57.153	108	.529			
	الإجمالي	61.651	110				
الإجمالي	بين المجموعات	3.459	2	1.730	4.207	.017	توجد فروق
	داخل المجموعات	44.400	108	.411			
	الإجمالي	47.859	110				

يتضح من الجدول (15) الآتي:

1-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية وفق متغير المؤهل العلمي في جميع مجالات مصادر التمويل (الحكومي، الذاتية، المجتمعية، والمنح والقروض)، عند مستوى الدلالة (0.05)؛ إذ بلغت قيمة (ف) (3.66، 4.61، 4.61، 4.25) على التوالي ومستوى دلالة (0.029، 0.020، 0.020، 0.17) على التوالي، ويعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة بعدم توفرها، وغياب الخطط والبرامج والرؤى الوطنية نحو الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية وتمويل أنشطته.

2-ولمعرفة اتجاه هذه الفروق في استجابات أفراد عينة البحث نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية وفق متغير المؤهل العلمي، تم استخدام اختبار تشيفيه للمقارنات البعدية والمبينة نتائجه في الجدول رقم (16) الآتي:

جدول (16)

نتائج اختبار تشيفيه لمعرفة اتجاه الفروق لمتغير المؤهل العلمي

الترجيح	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطات (I-J)	المركز (J) الوظيفي	المركز (I) الوظيفي	المجال
بكالوريوس	0.045	0.276	بكالوريوس	ماجستير	مصادر التمويل الحكومية
بكالوريوس	0.023	0.393	بكالوريوس	دكتوراه	
بكالوريوس	0.022	0.319	بكالوريوس	ماجستير	مصادر التمويل الذاتية
بكالوريوس	0.026	0.387	بكالوريوس	دكتوراه	
بكالوريوس	0.036	0.317	بكالوريوس	ماجستير	مصادر التمويل المجتمعية
بكالوريوس	0.019	0.446	بكالوريوس	دكتوراه	
بكالوريوس	0.042	0.322	بكالوريوس	ماجستير	مصادر التمويل من القروض
بكالوريوس	0.011	0.505	بكالوريوس	دكتوراه	

يتضح من الجدول (16) أنّ اتجاه الفروق في المؤهل العلمي كانت بين أفراد العينة الذين يحملون مؤهل ماجستير وبكالوريوس ودكتوراه وفي كل المقارنات كانت لصالح البكالوريوس، ويعزى ذلك إلى أنّ أفراد العينة من حملة البكالوريوس هم الأكثر ملامسة للواقع ومعرفة بواقع تلك المصادر وأهميتها. نتائج البحث بحسب متغير الوظيفة:

جدول (17)

يبين نتائج اختبار التحليل التباين الأحادي (Anova) لمعرفة الفروق ذات استجابات أفراد العينة نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية بحسب متغير الوظيفة

الدلالة اللفظية	مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	التخصص العلمي	المجالات
توجد فروق	.014	4.457	1.773	2	3.546	بين المجموعات	مصادر التمويل الحكومية
			.398	107	42.565	داخل المجموعات	
				109	46.110	الإجمالي	
توجد فروق	.003	4.610	2.375	2	4.749	بين المجموعات	مصادر التمويل الذاتية
			.395	107	42.277	داخل المجموعات	
				109	47.026	الإجمالي	
توجد فروق	.031	3.584	1.748	2	3.496	بين المجموعات	مصادر التمويل المجتمعية
			.488	107	52.185	داخل المجموعات	
				109	55.681	الإجمالي	
لا توجد فروق	.053	3.013	1.639	2	3.279	بين المجموعات	مصادر التمويل من القروض والمنح
			.544	107	58.221	داخل المجموعات	
				109	61.500	الإجمالي	
توجد فروق	.013	4.547	1.872	2	3.743	بين المجموعات	الإجمالي
			.412	107	44.040	داخل المجموعات	
				109	47.783	الإجمالي	

يتضح من الجدول (17) الآتي:

1-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة وفق متغير المركز الوظيفي في مجالات مصادر التمويل (الحكومي، الذاتية، المجتمعية)، عند مستوى الدلالة (0.05)؛ إذ بلغت قيمة (ف) (4.56، 4.61، 3.58) على التوالي ومستوى دلالة (0.014، 0.003، 0.031) على التوالي ويعزى ذلك إلى إدراك عينة البحث في مختلف مراكزهم الوظيفية بأن تلك المصادر يتم الاعتماد عليها بدرجة أساسية في تمويل التعليم ومنها تعليم الفتاة بالإضافة إلى إدراكهم أنّ تلك المصادر تتوفر بدرجة صغيرة جداً في تمويل التعليم بالريف.

2-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث نحو واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة وفق متغير المركز الوظيفي في مجال مصادر التمويل من القروض والمنح، عند مستوى الدلالة (0.05)؛ إذ بلغت قيمة (ف) (3.01) ومستوى دلالة (0.053)، ويعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة أنّ تلك المصادر لا تتوفر بدرجة أساسية وغير واضحة وكون إدارتها يتم مركزياً من قبل مشروع تطوير التعليم التي يتم توزيعها وفق خطط لا تتعلق بتعليم الفتاة الريفية وأنّ وجدت فهي محدودة جداً.

3-ولمعرفة اتجاه هذه الفروق استخدم الباحثة اختبار تشيبيه للمقارنات البعدية والمبينة نتأجه في الجدول رقم (18) الآتي:

جدول (18)

نحو نتائج اختبار تشيبيه لمعرفة اتجاه الفروق بحسب متغير المركز الوظيفي

الترجيح	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطات (I-J)	المركز (J) الوظيفي	المركز (I) الوظيفي	المجال
مدير مدرسة	0.086	0.407	رئيس قسم	مدير مدرسة	مصادر التمويل الحكومية
مدير مدرسة	0.034	0.314	مدير مدرسة	مدير إدارة	
مدير مدرسة	0.027	0.399	مدير مدرسة	مدير إدارة	مصادر التمويل الذاتية
مدير مدرسة	0.006	0.451	مدير مدرسة	مدير إدارة	
مدير مدرسة	0.043	0.333	مدير مدرسة	مدير إدارة	مصادر التمويل المجتمعية
مدير مدرسة	0.016	0.393	رئيس قسم	مدير مدرسة	

يتضح من الجدول (18) السابق أنّ اتجاه الفروق في المركز الوظيفي كانت لصالح مدير مدرسة، ويعزى ذلك إلى أنّ مدير المدرسة أكثر علاقة بواقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية من المنح والقروض؛ كونه المسؤول المباشر من خلال ارتباطه بالجهات العليا المسؤولة عن التعليم والمجتمع والمانحين.

نتائج الفروق بحسب متغير سنوات الخبرة

جدول (19)

يبين نتائج اختبار التاني (T-test) لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد عينة البحث نحو واقع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية بحسب متغير سنوات الخبرة

المجالات	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مصادر التمويل الحكومية	أقل من 10 سنوات	22	1.4139	.73707	1.253	109	.213	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2212	.62240				
مصادر التمويل الذاتية	أقل من 10 سنوات	22	1.3379	.64565	.730	109	.467	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2239	.65803				
مصادر التمويل المجتمعية	أقل من 10 سنوات	22	1.5325	.84162	1.575	109	.118	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2673	.67140				
مصادر التمويل من القروض	أقل من 10 سنوات	22	1.6212	.87868	1.656	109	.101	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.3283	.70649				
إجمالي	أقل من 10 سنوات	22	1.4578	.73041	1.324	109	.188	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2506	.63870				

يتضح من الجدول (19) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث نحو واقع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمينية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة وفق متغير سنوات الخبرة في جميع المجالات عند مستوى الدلالة (0.05)؛ إذ بلغت قيمة (ت) (1.25، 0.73، 1.58، 1.66) على التوالي ومستوى دلالة (0.21، 0.47، 0.12، 0.10) على التوالي أكبر من القيمة (0.05)، ويعزى ذلك إلى إدراك عينة البحث باختلاف خبراتهم على تدنى واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية وذلك بسبب أن خبرتهم أكسبتهم القدرة على التعرف الحقيقي على مدى توفر تلك المصادر من عدمها.

-الاستنتاجات:

توصلت الباحثة إلى استنتاجات عديدة أهمها بالآتي:

- أ- أن استمرار اعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية في تمويلها بشكل شبه كامل على الموازنة الحكومية، ما يفقدها استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة.
- ب- الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل إلى جانب أن المخصصات المرصودة أصلاً للتعليم العام ومنها تعليم الفتاة الريفية من الموازنة العامة، مقارنة بالزيادة الكبيرة بعدد الملتحقات في التعليم لا تفي بمتطلبات تعليم الفتاة.
- ج- من إفرازات التوسع في تعليم الفتاة الريفية، هو تضاعف عدد الطلبات الملتحقات في أقل من عقد، وارتفاع نسب النمو السنوي في زيادة عدد الطلبات والمعلمات على حدٍ سواء.
- د- تبقى مسألة تمويل التعليم الحكومي مهمة ومعقدة، ومن ثم أهمية إيجاد مصادر دائمة ومستقرة ومتنوعة لتمويل تعليم الفتاة الريفية.

ه- العمل على تقليل الاعتماد على المخصصات المركزية وتعزيز الاستقلالية في المؤسسات التعليمية ومنها تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وحصر دور الوزارة في الرقابة والإشراف والتوجيه والمسائلة لتحقيق الشفافية المطلوبة في كل من التعليم الحكومي أولاً والخاص ثانياً.

-التوصيات:

- 1- إصدار التشريعات واللوائح والأنظمة من قبل القيادات في وزارة التربية والتعليم التي تضمن تكافؤ فرص التعليم بين الذكور والإناث.
- 2- توفير المتطلبات المادية والبشرية والمالية اللازمة لتطوير واقع توفر مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية. ه- إعداد البرامج التدريبية الهادفة إلى تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية. و- تحديد الإجراءات اللازمة لتوفير وتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية. ز- وضع الخطط اللازمة لتوفير وتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية. ح- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي في توفير مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية. ط- إقرار نظام التمويل الذاتي وتنمية الموارد الذاتية بمدارس تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية. ي- منح مديرو ومديرات مدارس تعليم الفتاة الريفية الصلاحيات المناسبة لتسهيل عملية الحصول على التمويل الذاتي وفق ضوابط مرنة وواضحة. ك- السماح لمديري ومديرات المدارس بصرف التمويل الحكومي وفق ما يروونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم، لا وفق خطة موحدة مرسومه مسبقاً من قبل الوزارة. ل- دراسة المعوقات التي تواجه زيادة مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية والعمل على حلها بطريقة علمية وعملية جادة ومدروسة.

ج-المقترحات:

- في ضوء الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث الحالي تقترح الباحثة القيام بإجراء الدراسات العلمية المكتملة الأهداف البحث الحالي ومنها:
- دراسات تقييمية لمعرفة اتجاهات القيادات في وزارة التربية والتعليم نحو تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.
 - دراسة لتحديد المتطلبات اللازمة لتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية.
 - دراسة لإعداد تصور لتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية:

- 1- أبو الوفاء، جمال وحسين، سلامة عبد العظيم. (2008). **الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم**. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- 2- أخضر، أروى علي. (2012). **المدرسة المنتجة في التعليم العام في المملكة العربية السعودية**، مقترح تطبيقي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 3- الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة الريفية. (2016). **لمقرة من مجلس الوزراء 2016**. وزارة التربية والتعليم، صنعاء الجمهورية اليمنية.
- 4- البدوي، أرزاق. (2021). **تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام ب محافظة اب في ضوء التجار العالمية [رسالة ماجستير غير منشورة]**. كلية التربية، جامعة إب.
- 5- البحيري، السيد، (2004)، تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات، والاتجاهات العالمية المعاصرة، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية جامعة الأزهر، مصر.
- 6- بشر، يحيى منصور. (2004). **واقم تمويل نظام التعليم في الجمهورية اليمنية وأفاقه المستقبلية**. مجلة **الباحث الجامعي** العدد (7)، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
- 7- بلتاجي، مروة. (2015). **تمويل التعليم العالي في مصر المشاكل والبدايل المقترحة**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- 8- الجريوي، سمية بنت سلمان بن محمد. (2015). **تقويم جهود مدرء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي**. **المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث**، (3)4، 244- 268.
- 9- جوهر، علي صالح، وجمعة، الباسل. (2011). **تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية رؤية اقتصادية تربوية**. المكتبة العصرية للتوزيع والنشر، المنصورة مصر.
- 10- جوهر، علي، والملاحي، وفاء. (2018). **واقم توفر مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة**. مجلة الثقافة والتنمية.
- 11- الحاج، احمد علي. (2008). **اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق**. مؤسسة أبرار للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 12- الحاج، أحمد علي، (2006)، **نحو استراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين**، دراسة مقدمة لجائزة مكتب التربية العربية لدول الخليج للبحوث التربوي، البحرين.
- 13- الحاج، أحمد علي، (2007)، **مسيرة تحديث التعليم في اليمن**، مؤسسة أبرار للنشر والتوزيع، صنعاء.
- 14- الحربي، أمل بنت عبد الرحمن (2017). **تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل**. مجلة العلوم الإدارية جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز، (1)87، 2-58.

- 15- الريمي، يوسف سلمان، (2016)، دور القطاع الخاص في خفض تكلفة التعليم (ورشة عمل)، مركز البحوث والتطوير، (أكتوبر 20-18)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 16- ساكر، محمد. (2006). محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة خضيرة -بسكرة، الجزائر.
- 17- سعد الدين، إبراهيم. (2015). مدى إسهام تجارب بعض الدول في حل مشكلة تمويل التعليم المصري. عمان، دار الفكر العربي، عمان، الأردن.
- 18- صائغ، عبد الرحمن. (2000). تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، المنعقد في الفترة (17-19) بيروت، لبنان.
- 19- العكادي، عائدة. (2014). تصور مقترح لتنوع مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة تعز [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.
- 20- الماضي، عبد العزيز. (2016). تنوع مصادر التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة المدارس بمدينة الرياض [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، قسم الإدارة والإشراف التربوي.
- 21- مجاهد، فائز ناصر علي. (2008). تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 22- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2008). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحل أنواعه المختلفة (2001/2002م)، أغسطس 2003م، دار المصباح للطباعة، صنعاء.
- 23- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: إحصائيات الأعوام (2010/2011-2013/2014 م).
- 24- المسيلم، محمد يوسف، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، 2002، الجزائر.
- 25- النوري، عبد الغنى، (2001)، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، استراتيجية إصلاح التربية العربية، دار الثقافة، الدوحة، قطر.
- 26- وزارة التربية والتعليم (2003) الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية (2003-2015)، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.
- 27- وزارة التربية والتعليم، (1992)، القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لعام (1992م)، وزارة التربية والتعليم، صنعاء الجمهورية اليمنية.
- 28- وزارة التربية والتعليم، إحصائيات الأعوام (2008/2009م-2013/2014 م).
- 29- وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب: الجريدة الرسمية، قانون التربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992، ديسمبر 1992.
- 30- وزارة المالية، مجلدات الموازنة العامة للدولة لعام 2011-2014م.

31- اليونسكو. (2006). مشاركة المجتمع في الإدارة التربوية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

ثانياً-المراجع الأجنبية:

- 32- Corbett, Julie. (2014). **School Turnaround in England: utilizing the private sector**, policy research working paper prepared for School Turnaround at WestEd.
- 33- Hernandez, I, (2016), **School funding and assessment and their impact on efficiency and productivity in Texas** Paper Presented to The Texas Senate Education Committee Austin Texas Latino Education Coalition,1-6.
- 34- Muir, Rick. (2012). not for profit: **The role of the private sector in England's school.Report, Buckingham, institute for public policy** research.
- 35- Ying, Liu. (2006). Determinants of Private Giving to Public Colleges and Universities, International Journal of Educational Advancement, from ProQuest Education Journal.